تحليل و تقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظلّ البرامج التنموية المنجزة

بن صاولة صراح*، بزار محمد سفيان**

ملخص:

إنّ جزائر اليوم التي باشرت الحداثة بحزم قد شرعت في إجراء تغييرات عميقة من أجل التحكّم في الأوضاع تعمل على توسيع نطاق تعاونها الدولي و عصرنة اقتصادها. وفي هذا الإطار قامت بالعديد من الإصلاحات الكفيلة بتحديث المؤسسات وإضفاء الانسجام بين الأعمال العمومية من جهة وحاجيات اقتصاد السوق من جهة أخرى. لقد قامت الجزائر بتطبيق برنامج التّعديل الهيكلي بعد سقوطها في أزمة مالية خانقة والتي تأخذ العديد من الأبعاد يغلب على جلها طابع الفساد حيث أنّ الاقتصاد الجزائري هو بمثابة اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى أيّ أنّ مداخيل الريع تلعب دورا هاما في القضاء على تلك الانحرافات التي تحدث في كل القطاعات.كما أنها قامت بتطبيق مجموعة من البرامج و المشاريع التنموية بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: التعديل الهيكلي, الإنعاش الاقتصادي, دعم النمو, الجزائر.

تصنيف JEL: O38 , O47, O21

Abstract :

Algeria of today which began in modernity has firmly embarked on a profound change in order to control the situation in the works to expand the scope of international cooperation and the modernization of its economy. In this context, it made many reforms that will update the institutions and bring harmony between public business on the one hand and the needs of the market economy on the other. Algeria has applied structural adjustment program after falling into a severe financial crisis, which takes many dimensions dominated by the character of corruption. The Algerian economy is a yield economy primarily that is means that the incomes of rents play an important role in the elimination of those aberrations that occur in all sectors. Also it has implemented a range of programs and development projects in order to get rid of the economic dependence of the oil sector.

Keywords: structural adjustment, economic support, recovery growth, Algeria.

Jel Classification : O38 , O47, O21

* جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- sarah.bensaoula@yahoo.fr

** جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- mohammedsoufyane.bezzar@yahoo.fr

1. مقدمة:

بعد أن أصبحت الجزائر بلدا مستقلاّ عام 1962 قامت بتطبيق تجربة طموحة في التنمية فتحت أمامها عدّة مجالات. فلقد جاءت هذه الأخيرة بأعباء متعدّدة مثل الهيمنة الخانقة لجهاز الدولة والمركزية المتجاوزة. ولقد سمحت الموارد البترولية بضمان ارتفاع مستمر لمستوى العيش رغم التزايد الديمغرافي المتواصل للسكّان وبعد تجربة تخطيط صلب في عقد السبعينات أدّت إلى تجميد المبادرات الفردية شرعت الجزائر في عقد الثمانينات في إحياء جميع تلك المبادرات بالتّخفيف من حدّة المركزية وبإدخال مرونة أكبر في تسييرها الاقتصادي حتى تتحقّق تعبئة جهود جميع مواطنيها دون استثناء وتتخلّى عن الاعتماد على الموارد البترولية.

لقد كانت المرحلة الممتدّة ما بين 1986 و1989 صعبة بالنسبة للجزائر حيث انهار سعر البترول إلى 13 دولار سنة 1986 مع انخفاض قيمة الدولار إلى ما يتراوح ما بين 05 و06 فرنكات فرنسية أي تراجع يعادل نسبة تتراوح ما بين 40% و50%.

إنّ هذا الانخفاض في أسعار البترول قد تبعته حالة الانكماش الاقتصادي حيث بدأت السوق الوطنية تعرف اضطرابا شديدا تمثل في وقوع تضخم في الأسعار. إنّ كل التغيّرات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر من 1986 إلى 1989 لم تكن كافية لبناء اقتصاد قويّ بل زادت الوضع تأزّما لهذا كان واجبا عليها تغيير النظام الذي كان معتمدا ألا وهو التّخطيط المركزي والتحوّل إلى اقتصاد السوق. فقد رضخت الجزائر إلى حتمية التعامل مع صندوق النقد الدولي FMI وهنا تأكدت من فشل0 السياسة القديمة المنتهجة إضافة إلى المديونية وخدماتها اللتان أثقلتا كاهل الدولة.

فمن أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة الركود، قامت السلطات بتبني برنامج التّعديل الهيكلي ابتداءا من سنة 1995 ولمدّة 03 سنوات. غير أنّ تقليص أو تخلّي الدولة بشكل مفاجئ وشامل عن دورها الاقتصادي والاجتماعي في التّسيير قد أثار انعكاسات سلبية هامّة على المستوى الاجتماعي. لدى قرّرت الحكومة القيام بتنفيذ سياسة جديدة سميت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي. لقد تمّ الشروع في تنفيذ هذا المخطّط ابتداءا من سنة 2001 إلى غاية 2004 وقد رصد له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أيّ ما يساوي 07 ملايير دولار. ولقد استطاع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من تحقيق العديد من النتائج الايجابية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و بالتالي استطاع معالجة الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي.

ونظرا لهذه الأسباب قرّر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مواصلة برنامجه الخاصّ وهكذا تمّ اعتماد برنامج خماسي تكميلي لدعم النموّ الذي رصد له مبلغ 55 مليار دولار أيّ ما يعادل 4200 مليار دينار جزائري. ولقد تمّ الشروع في تنفيذه ابتداء من سنة 2005 وظلّ متواصلا إلى غاية 2009. إنّ هذا البرنامج الخماسي أعطى الأولية إلى تحسين

ظروف المعيشة وتطوير المنشآت القاعدية حيث خصّص لهما على التوالي 45,4% و40,5% من الغلاف المالي الإجمالي وذلك لضرورة الإبداع في تصحيح النّقائص الملحوظة في عدد من الميادين.

انطلاقا ممّا سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الأنشطة و البرامج التنموية للدولة؟

و في هدا الإطار سنتطرق للنقاط التالية:

أولا: مسار الاقتصاد الجزائري

ثانيا: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظلّ البرامج التنموية المنجزة

ثالثا: تقييم الإستراتيجية التنموية للدولة.

2. مسار الاقتصاد الجزائري:

عانى الاقتصاد الجزائري، في أواخر الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدّمه في التّنمية الاقتصادية. و لعل أهمّ هذه المشاكل، معدّلات النموّ المنخفضة، زيادة حدّة التضخّم، ارتفاع حجم البطالة، ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات، بالإضافة إلى ارتفاع معدّلات خدمة الدّين. ممّا أدّى إلى زيادة اعتماد الجزائر على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات. كل هذه الصعوبات دفعت الدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي، تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات التحرير. و بناءا على ذلك، حصلت الجزائر على الدّعم الدولي لسياساتها الإصلاحية، من خلال موافقة كل من صندوق النّقد الدولي والبنك العالمي على إبرام مجموعة من الاتّفاقيات مع الجزائر، كمقدّمة لعقد اتّفاقيات مكملة لها تتعلّق بإعادة هيكلة جزء من الديون السابقة.(1)

أ. تطبيق برنامج التّعديل الهيكلي:

إنّ الأزمة التي مرّت بها الجزائر، قد بيّنت بصفة واضحة ونهائية السير الغير منتظم للاقتصاد المخطّط، كما أنها قد أوضحت ضرورة التوجّه نحو الإصلاحات أو التّعديلات الهيكلية بشكل نهائي. فقد قامت الجزائر بالتّوقيع على اتّفاقية تقسيط دفع المديونية مع نادي باريس « CLUB DE PARIS » ونادي لندن « CLUB DE LONDRE »، وتمّ إرفاق هذه الاتّفاقية بقيام الجزائر بتطبيق برنامج التّعديل الهيكلي « Programme d'ajustement structurel »؛ ويقوم صندوق النقد الدولي « F.M.I » بمراقبة تطبيقه مراقبة دقيقة بالتّنسيق مع البنك العالمي. ودائما بموجب ترتيبات هذا الاتّفاق حضت الجزائر بتمويل سهل وموسع « Facilité de financement élargie » بقيمة 1,8 مليار دولار. هذا الاتّفاق امتدّ طيلة ثلاث سنوات سمح بتنفيذ محتوى

برنامج التّعديل الهيكلي، تحصّلت الجزائر على هذا القرض بتاريخ 22 ماي 1995 وامتدّ إلى غاية 21 ماي 1998.إنّ مفهوم التّعديل الهيكلي « ajustement structurel »، أو ما يسمّى بالإصلاح الهيكلي أتى من العبارة الإنجليزية « Structural adjustment ». و هو يعرف على أنه مقياس أو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية يعمل على تحسين أداء قطاع اقتصادي أو على أداء اقتصاد دولة ككل.(2)

رغم كل الجهود المبذولة من خلال برامج التثبيت، إلاّ أنّ الاقتصاد الجزائري كان ولا يزال يواجه صعوبات كبيرة وبالخصوص ارتباط مداخيل العملة الصعبة بمادة تصدير وحيدة هي المحروقات وبقاء ثقل خدمة الدين مع انخفاض الإيرادات. لدى ومن أجل التغلّب على جميع الصعاب قرّرت السلطات اعتماد برنامج التّعديل الهيكلي لمدّة ثلاث سنوات المرتبط بطابع الملكية لعلاقات الإنتاج والهيكل العام للاقتصاد ويدخل في هذا المجال مشاريع إعادة الهيكلة وخوصصة الشركات العمومية وتبني نظام اقتصادي. أيّ رفع الدّعم وتحرير الأسعار والمبادلات الخارجية وبعبارة أخرى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال دمج السوق الوطنية في السوق الدولي.

ب. تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001-2004):

إنّ برنامج التّعديل الهيكلي الذي تمّ تطبيقه من أجل تصحيح المؤشّرات الاقتصادية الكلية، قد أدّى إلى تراجع المستوى المعيشي للمواطنين. وبالتّالي فإنّ الأهداف المرتبطة بإستراتيجية الإنعاش سعت عن طريق القيام بإصلاحات وتعديلات استثنائية وهيكلية إلى تحويل إطار عمل الاقتصاد الوطني من أجل فتح الفرصة أمام المؤسسات الجزائرية بأن تكون المصدر الرئيسي للثروة. ولهذا الغرض تؤكد الحكومة على ضرورة تنفيذ مضمون البرنامج بطريقة متسلسلة ومترابطة تمكن من تحقيق تطورات وتحسينات تستطيع البلاد الحفاظ عليها بصفة دائمة. ولقد توصّلت الحكومة إلى أنه بدون تحضير الإطار الاقتصادي، بدون تعزيز القدرات المحلية الإنتاجية، بدون استقرار الادّخار الوطني وبدون الرّفع من القدرة الشرائية تكون إستراتيجية الإنعاش معرّضة لعدّة عراقيل قد تجعلها محدودة التّنفيذ من جهة وقد تزيد من حدّة الاضطرابات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.(3)

إنّ الانتعاش الاقتصادي، هو عبارة عن دعم تقدّمه الدول من أجل إعادة انطلاق الأنشطة الاقتصادية مستخدمة في ذلك العجز الميزاني لتحفيز الاستثمار والاستهلاك. ولقد تمّ الشّروع في تنفيذ برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي « Programme de soutien à la relance économique »، عن طريق قرار أعلنه رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة". وهو عبارة عن أداة مكمّلة لبرنامج التّعديل الهيكلي « P.A.S »، والغرض منه الوصول إلى بيئة ملائمة للاندماج في الاقتصاد العالمي. ولقد

جاء ضمن قانون المالية التّكميلي المنتخب في جويلية 2001. ولقد رصد له ما قيمته 07 ملايير دولار أيّ ما يعادل 525 مليار دينار جزائري. وتقرّر إنجازه خلال الفترة الممتدّة من سبتمبر 2001 إلى غاية سنة 2004.

إنّ أهمّ ما تنصّ عليه وثيقة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة من طرف الحكومة ما يلي:

"يتعيّن على الحكومة أن تعي بأنه يجب استغلال عائدات المحروقات لضمان استعادة النموّ لأنه الشرط الأساسي لتوفر المجال المناسب لمبادرات إعادة إقلاع النشاطات الاقتصادية. وهو الشرط الذي يسمح أيضا بتحويل عامل تحريك النموّ إلى مبادرات المؤسسات الخاصّة والعامّة".(4)

ت. تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول 2005-2009)

إنّ البرنامج التّكميلي الضّخم لدعم النموّ، الذي امتدّ على طول الفترة 2005-2009 قد رصد له مبلغ 4.202,7 مليار دينار جزائري أيّ ما يعادل 55 مليار دولار.(5) تمّ الموافقة عليه بموجب قانون المالية التّكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنصّ على ما يلي:

"يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120-302 وعنوانه -حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية- المسجّلة بعنوان البرنامج التّكميلي لدعم الإنعاش".

يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات:

- باقي إعتمادات الدّفع المحرّرة إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2005 والمتعلّقة بالمشاريع المسجّلة بعنوان البرنامج التّكميلي لدعم الإنعاش.
- تخصيصات الميزانية المخصّصة سنويا في إطار البرنامج التّكميلي لدعم الإنعاش.

في باب النفقات:

- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجّلة بعنوان البرنامج التّكميلي لدعم الإنعاش.

كما تشير المادّة 27 إلى أنّ الوزراء والولاّة هم الآمرون بصرف هذا الحساب بالنسبة للعمليات المسجّلة في حسابهم.(6)

إنّ مشروع الأمر الذي يتضمّن قانون المالية التّكميلي لسنة 2005، قام بإدخال جملة من التّدابير لتعديل توازنات الميزانية، بشكل يضمن التكفّل بتعديلات برنامج التّجهيز العمومي في محتوياته المادية والمالية، المترتّبة عن تنفيذ البرنامج التّكميلي لدعم النموّ.

ث. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها "الأهداف المرجوة"، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار.

و يهدف برنامج توطيد النمو إلى تحقيق ما يلي:

-تحسين التنمية البشرية.

-مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية لتحسين الخدمة العمومية.

-دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

-التنمية الصناعية.

-تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

-تطوير اقتصاد المعرفة.(7)

الشكل رقم: 01

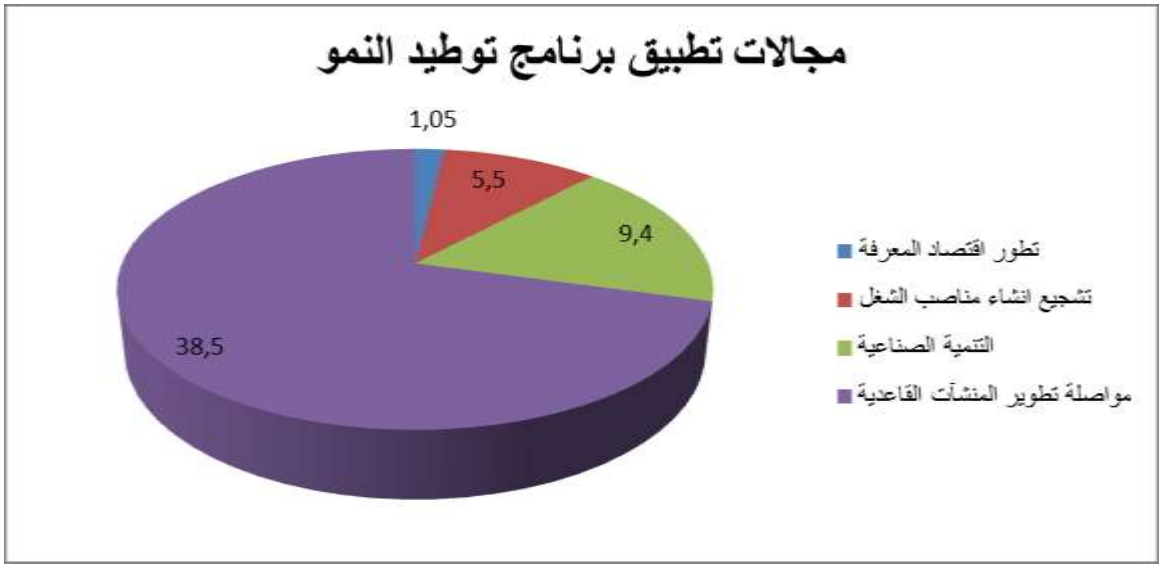

المصدر: أ.جديدي روضة-جامعة الوادي-أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-مرجع سبق ذكره -ص 14.

3. تحليل الوضعية الاقتصادية في ظلّ البرامج التنموية المنجزة:

أ- تحليل الوضعية الاقتصادية للفترة 2004-2009

إنّ الجزائر أخذت على عاتقها استعادة الاستقرار الاقتصادي كشرط لانطلاق التّقييم الاقتصادي للبلاد، وعليه حقّقت نتائج لا بأس بها في هذه الفترة الأولية بفضل الإنعاش الاقتصادي والمستوى الجيّد لأسعار النفط ويظهر ذلك من خلال:

- عملت على تسديد المديونية، حتى تبعد أثر السقوط من جديد حيث قدرت قيمة الديون الخارجية في نهاية ديسمبر 2005 حوالي 16,4 مليار دولار لتنخفض في جوان 2006 إلى 9,45 مليار دولار لتصل إلى 5,062 مليار دولار نهاية سنة 2006.
- لقد بلغت احتياطات الصرف الرسمية، 90,96 مليار دولار نهاية جوان 2007 لتصل إلى 110,18 مليار دولار نهاية ديسمبر من السنة نفسها بينما كانت تقدر بـ 77,781 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2006. (8)
- إنّ الصادرات خارج المحروقات قد بلغت 32,3 مليار دولار خلال السداسي الثاني من سنة 2007 مقابل 26,23 مليار دولار خلال السداسي الثاني لسنة 2006 وهو ما يعادل نمو 23,14%.
- كما عرفت الواردات من السلع، ارتفاعا كبيرا حيث بلغت 26,25 مليار دولار سنة 2007 مقابل 20,68 مليار دولار سنة 2006 فقد قدّرت ب 19,86 مليار دولار سنة 2005.

ب. تحليل الوضعية الاقتصادية الممتدة إلى سنة 2015

إنّ البرنامج التّكميلي لدعم النموّ الاقتصادي الذي انطلق سنة 2005 يعدّ تحدّيا كبيرا للتّنمية الاقتصادية، كما أنه يشكل مصدرا أساسيا لتلبية التطلّعات الاجتماعية لبلادنا. و لقد وجدت الجزائر مكانتها على السّاحة الدولية وبدأت في ترسيخ موقعها في العالم الذي لا يعترف بالضعف والتفكّك. كما أنّ البرنامج قد مكّنها من القضاء على النسب المرتفعة لظاهرة البطالة والفقر من خلال توفير مناصب الشغل وتحقيق التّوازن الجهوي وهذا ما جعله يكتسي أهمية بالغة من النّاحيتين الاقتصادية والاجتماعية.(9)

من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة حجم ضخم من الاستثمارات العمومية قدرت ب 426 مليار دولار خلال الفترة 2014 - 2001، وذلك من اجل تسريع وتير ة التنمية و رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه (10)يبقي غير مشجع و بعيد جدا مستوى الآمال و الطموحات التي تم تسطيرها من طرف السلطات العمومية، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات الذي ساهم بحوالي 40 %من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010 – 2000، وفي مقابل ذلك تبقى مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين إجمالي الناتج الداخلي الخام محدودة جدا قدرت ب 8,73 % و 8,25 % و 5,92 % بالنسبة لكل من قطاع البناء و الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة على التوالي.

ومن ناحية أخري تشير مختلف الإحصائيات الدولية و الإقليمية إلي محدودية الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر بالرغم من الإجراءات المتعددة التي اتخذتها السلطات العمومية لتعزيز مختلف أنواع الاستثمار. ففي سنة 2013 احتلت الجزائر

المرتبة العاشرة عربيا من حيث استقطاب الاستثمارات ت الأجنبية بمبلغ إجمالي بلغ 1499 مليون دولار وهو ما يمثل 3,5 % فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية التي قدرت ب 53457 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل 3,3 % فقط من الإجمالي العالمي للاستثمارات الأجنبية الواردة المقدرة ب 1،45 تريليون دولار. ومن خلال ما تم عرضه في هذا المحور يمكن القول بأنه بالرغم من تحسن الاتجاه العام لحركة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2001 –2014، غير أن ذلك يبقي محدودا جدا مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة التي تم اعتمادها عبر مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي والتي هدفت أساسا إلي تأهيل الاقتصاد الوطني و رفع كفاءته، حيث لا يزال حجم الاستثمار المحلي و الأجنبي بعيدا عن المستوى المطلوب الذي يمكن الجزائر من تحقيق معدل نمو طموح خارج قطاع المحروقات.(10)

4. تقييم الإستراتيجية التنموية للدولة:

نجد أن سياسات الإنعاش لها أصلا في النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة.(11)

الشكل رقم: 02 **مؤشرات سوق العمل**

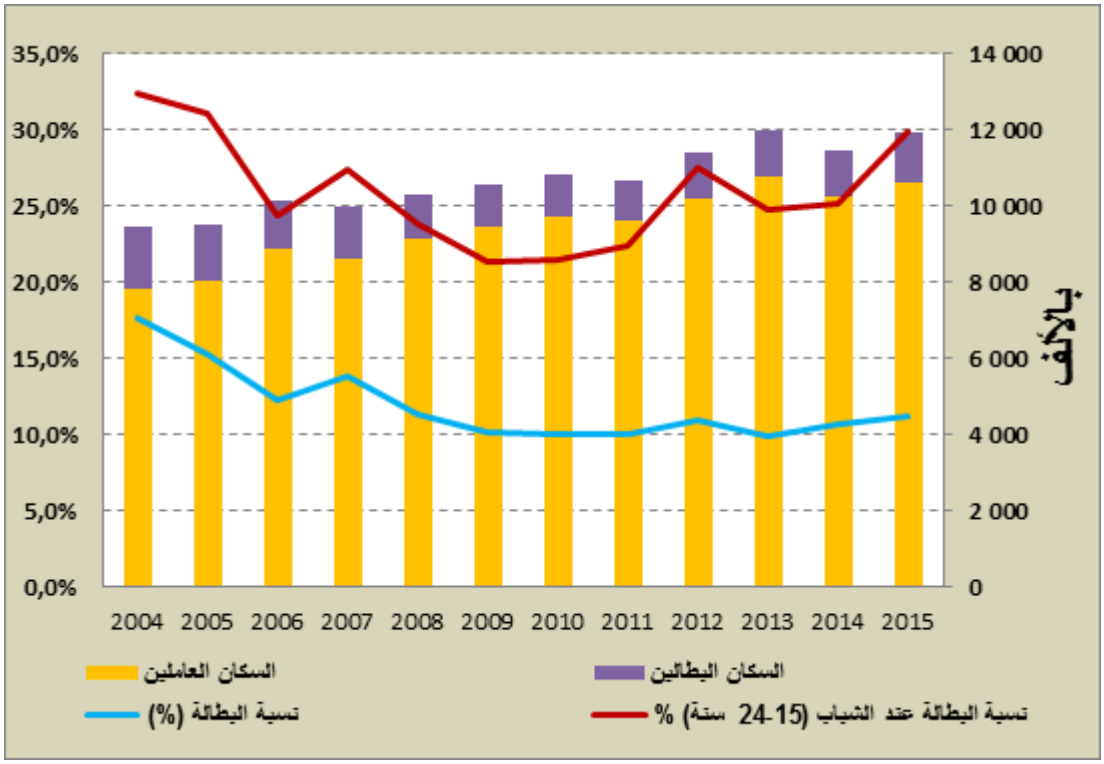

المصدر: بنك الجزائر- التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر- نوفمبر 2016- ص 29.

قدر عدد البطالين ب 1.34 مليون في سنة 2015 أي ما يعادل 11.2 % من القوى العاملة في ارتفاع 0.6 نقطة مئوية. بلغ عدد الشباب الناشطون الدين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة العاطلون عن العمل حوالي نصف مليون و ارتفع معدل البطالة لهده الفئة ب4.7 نقطة مئوية ليصل الى 29.9 % .

الشكل رقم: 03 اجمالي الناتج الداخلي

المصدر: بنك الجزائر- التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر- نوفمبر 2016- ص 30.

تعزز النشاط الاقتصادي في 2015 وتيرة نمو عالية حيث بلغ معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي 3.8 %. من جهة أخرى فقد النمو خارج المحروقات 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5 % بينما فقد 1.7 نقطة مئوية في 2014 بالغا 5.7 % .

الشكل رقم: 04 نمو قطاع المحروقات

المصدر: بنك الجزائر- التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر- نوفمبر 2016- ص 36.

لقد تزايد انتاج قطاع المحروقات اد ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية لينتقل معدل نموها من -0.6 % الى 0.4 % في 2015. و بالقيمة الجارية بلغت قيمته المضافة 3134.3 مليار دينار في تراجع ب 32.7 % بالنسبة للسنة السابقة و دلك بسبب انهيار الأسعار الدي عاكست النمو المتواضع في الحجم.

و في هدا الاطار تتمثلت أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي (حسب بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010):

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

و تفصيلا، يمكن إجمال أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من مستهدفات المخططات الثلاثة كما يلي:

- دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية.
- تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- تحسين الإطار المعيشي للسكان.
- دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.
- دعم و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- دعم قطاعات الصناعة، الفلاحة و الصيد البحري.
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.
- دعم قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال.
- تحسين ظروف معيشة السكان(السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).
- تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.
- دعم الفلاحة و التنمية الريفية.
- دعم القطاع الصناعي العمومي.
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل.

إن المتأمل في هذه الأهداف يدرك بأن طموحات الحكومة كانت كبيرة و نظرتها للتنمية كانت واسعة و شاملة، غير أن النتائج في الواقع كانت أقل بكثير من النتائج المسطرة. (12)

5. الخاتمة:

إن سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و التي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، و معدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا، و معدل البطالة لا يزال مرتفعا و معدل التضخم يزداد يوما بعد يوم، و الاحتقان الاجتماعي في ذروته. أما على صعيد القيم، فقد اختلت منظومة القيم، الثروة قبل العمل، فمن بديهيات الأعمال أن العمل أساس الثروة و الرفاه، و الكسب أساس القوت و المعاش، لكن يمكن أن تكسب سيارة بدون عناء، و تصبح رجل أعمال و صاحب مال بدون عمل و جهد من خلال آليات تشغيل الشباب التي اعتمدتها الحكومة، و التي نزعت منهم روح العمل و الكد، و غرست فيهم ثقافات جديدة كالربح السريع بأقل جهد.

المراجع:

1) أ.بوطيبة فيصل-"أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر"-مدكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير-السنة 2003-2004-جامعة تلمسان-ص:52.

2) روابح عبد الباقي-أ.غياط-"الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"-ملتقى بليدة-ص:08.

3) معتصم نورية-"استراتيجية التنمية الريفية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي"- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير-السنة 2005-2006-ص:126.

4) الوكالة الوطنية للتطوير و الاستثمار- ANDI-في : http://www.andi.dz/arabe/default.htm

5) بيان السياسة العامة –في http://www.mcrp.gov.dz/minstere_arabe/audience_1.htm

6) الجريدة الرسمية- العدد 52- الثلاثاء 19 جمادى الثانية عام 1426هـ الموافق ل 26 يوليو 2005-ص:08.

7) أ.جديدي روضة-جامعة الوادي-أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر-جامعة سطيف 1- مؤتمر دولي- 11 مارس 2013-ص:14.

8) كيفاني شهيدة-"التنمية الاقتصادية و الحماية الاجتماعية مع دراسة حالة للحماية الصحية في الجزائر"-رسالة ماجيستير-جامعة تلمسان- السنة 2006-2007.

9) بنك الجزائر- التغيرات النقدية-http://www.bank-of-algeria.dz/note1.htm

10) د.علام عثمان- "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2014 – 2001"- الملتقى العربي الأول-"العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي"- 25 28 –يناير 2015، شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية- ص:20.

11) أ. العرابي مصطفى –دراسة حول برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001- 2014 - جامعة بشار – الجزائر- ص:06.

12)برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010/05/24 برئاسة رئيس الجمهورية المتعلق ببرنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014.-www.cg.gov.dz/dossier/plan relance.htm »

13)بنك الجزائر- التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر- نوفمبر 2016.